مصير الحرية في عهد الاشتراكية الثورية

الحرية هي الهدف الثاني للثوريين العرب على اختلاف نسبهم وعناوينهم، بل لعلها الهدف الأول عند بعضهم، تبعاً لاختلافهم في ترتيب الشعار المثلث (وحدة... حرية... اشتراكية ـ أو حرية... وحدة... اشتراكية... أو اشتراكية... حرية... وحدة...) الخ.

الأول: يعني حرية الوطن.

الثاني: يعني حرية المواطن.

فهل حققت الاشتراكية الثورية لحرية الوطن، وحرية المواطن؟ لنقرأ صحيفة الواقع ماذا تقول؟

حرية الوطن في عهد الثورية:

نريد بحرية الوطن خلاصة من كل نفوذ وسيطرة أجنبية، سواء كانت عسكرية أم سياسية، أم اقتصادية، أم ثقافية.

والمراد بالوطن هنا: الوطن العربي من المحيط «الهادر» إلى الخليج «الثائر»!

ما دام هؤلاء الاشتراكيون الثوريون يشتركون كافة في دعوى «القومية العربية»، فلهذا نحاكمهم هنا إلى منطقهم ـ هم ـ القومي، لا إلى منطقنا ـ نحن ـ الإسلامي، الذي يؤمن بحرية الوطن الإسلامي كله من المحيط إلى المحيط.

هل تحرر الوطن العربي عسكرياً؟؟

لقد حمل الاستعمار العسكري أمتعته وحقائبه، ورحل من معظم البلاد العربية قبل أن يبرز قرن الثوريين الاشتراكيين في المنطقة، بفضل جهاد المؤمنين الأحرار، الذين لم تلوث صفاء إيمانهم «الإيديولوجيات» الانقلابية المستوردة.
لقد قاتل الأمير عبد القادر في الجزائر، وعمر المختار في ليبيا، وعبد الكريم الخطابي في المغرب، وثار الشعب المصري كله سنة **١٩١٩**م وقاتل سنة **١٩٥١** وثار الشعب الفلسطيني عن بكرة أبيه سنة **١٩٣٦**م وقبلها وبعدها، وقاومت كل الشعوب العربية ـ في المشرق والمغرب ـ الاستعمار الغربي بكل ما استطاعت، ولم يستسلم بلد واحد للاحتلال الغاشم.

لقد تعلموا من دينهم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، وأن الاستسلام للغازي الكافر كفر، وأن الجهاد لدفع العدو المهاجم فرض عين، وأن الموت في سبيل الله عين الحياة، وأن المقاتل المسلم ضامن لإحدى الحسنيين.

كانت آيات القرآن، وسيرة الرسول، وأحلام «الجنة» وأمانيّ «الشهادة» في سبيل الله ومعاني الإيمان، وبطولات الغر الميامين من أمثال علي وخالد وصلاح الدين.. هي الدوافع التي حركتهم إلى الجهاد، والمدارس التي لقنتهم دروس التضحية، وعلمتهم صناعة الموت.

وآخر معاركنا المؤمنة هي معركة «المليون شهيد» معركة الجزائر، معركة المجاهدين من تلاميذ ابن «باديس» الذين كان نشيدهم: شعب الجزائر مسلم... وإلى العروبة ينتسب!

فلما ظهرت في أرضنا فلسفات ماركس ولينين وماو، واتخذوا ماو وغيفارا وكاسترو، مثلاً علياً في البطولة، وأصبح تراثنا وتاريخنا مثاراً لسخرية جماعة «التقدميين» أصبحنا لا نعرف غير الهزائم و «النكسات»!

لقد كانت «معركة الحرية» الأولى، التي كان على الاشتراكية الثورية العربية أن تعدّ لها، وأن تخوضها، هي «معركة فلسطين» قضية العرب المصيرية الأولى.

وكان تحرير هذا الجزء العزيز ـ الذي اغتصبته الصهيونية من قلب أرض العرب، لتمزق وحدتهم، وتهدد حضارتهم ووجودهم ـ هو العمل الأول الذي تثبت به القوى الاشتراكية العربية وجودها، وصلابتها، ومقدرتها على بناء شعوب وجيوش تستطيع كسب النصر وتستحقه.

وقد كانت قضية فلسطين وتحريرها وإعادة شعبها إليها على رأس الأهداف القومية للدول والأحزاب والحركات اليسارية «المتحررة»!!

فهل حرروا فلسطين وأعادوا إليها شعبها المطرود؟ ولا أريد أن أستطرد إلى سؤال آخر يثيره الكثيرون، وهو: هل كان هؤلاء مخلصين أو جادين في تحرير فلسطين؟

سنفترض إخلاصهم وجديتهم، ونكتفي بالسؤال الأول، فماذا يكون الجواب؟

الجواب ما يقوله «الشعب والأرض»[1] في صراحة مؤلمة، إلاَّ أنها الحقيقة المرة.

«أي استعماري أسود القلب، كان يتمنى للوطن العربي في مطلع القرن العشرين وضعاً أسوأ وأبشع مما قادنا إليه حكم العسكر؟!

فلسطين محتلة من البحر إلى النهر.. إسرائيل تزرع سيناء، وتبيع بترولها، بل وتمنح شركات كندية امتياز التنقيب عن البترول في سيناء وخليج السويس، فلا نجد ما تفعله إلاَّ كسر الحفار!..

إسرائيل تحول الجولان إلى منطقة سياحية وتركب «تليفريك» فوق جبل الشيخ لتسلية الأولاد!..

وإذا كان أسطول بريطانيا العظمى... قد اعتبر إصلاح حكومة الخديو توفيق للطوابي في الاسكندرية عملاً عدوانياً لأنه يهدد حرية العمل البريطاني... فإنه بعد

---

(١) العدد الصادر في صفر سنة ١٣٩١ ـ إبريل سنة ١٩٧١.

٩٠ عاماً كاملة يعتبر الطيران الإسرائيلي أن تركيب حكومتنا لصواريخ لا تؤذي إلاَّ من يقف فوقها.. عملاً عدوانياً وتعلن أن أمن إسرائيل يتطلب إبقاء سماء مصر مفتوحة!..

لقد كان للخديو توفيق ميزة لا تنكر... أنه لم يكن يطالبنا أبداً بالهتاف تحية لضعفه وامتناناً للمذلّة التي جرعها لنا...

الدول الأربع الكبرى تجتمع في واشنطن لتقسيم بلادنا، وإعادة رسم خارطة الوطن العربي، وتقرير مصيرنا، تماماً كما اجتمعت في برلين في القرن التاسع عشر لتقسيم القارة «المظلمة»!.. يوم لم يكن للشعوب الافريقية.. لا ثورة.. لا اشتراكية. ولا مجالس قيادة، ولا قاهر ولا ظافر.. ولا رأس أخي المرفوعة بسبب انفصالها عن عنقها.. أو رأس أخي الآخر، التي تأبى أن ترتفع رغم كل ما يوجه لها من نداءات، لطول انحنائها بحثاً عن حذاء العسكري.

ها نحن قد عدنا مرة أخرى إلى هاوية «مناطق النفوذ» بل أصبحنا في وضع أسوأ من وضع الأمير العربي على أبواب مؤتمر الصلح في فرساي. فنحن نقف بالباب ولا يفكر أحد في استشارتنا.. بل يقضى في أميركا كما كان يقضى الأمر حين تغيب تيم..! بل ويتشاور تكواه مع «يارنج» ويقضى الأمر وممثلو تيم شهود لا يستشارون!

بلادنا تجثو عاجزة مشلولة تحت ضربات وعربدة غاز، ما من مبرر واحد لانتصاره، إلاَّ سيطرة العسكر على مقدراتنا.

الهزائم المتتابعة، الإذلال المتزايد.. التبديد في ترابنا. هو كل ما جنيناه على يد العسكر...».

هل تحرر الوطن العربي اقتصادياً وسياسياً؟

إذن، لم يتحرر الوطن العربي عسكرياً، على يدي الثورية العربية، رغم أن العسكريين هم الذين يحكمون ويخططون، فهل تحرر سياسياً واقتصادياً؟

هل نأخذ باتهامات الثوريين بعضهم لبعض بالعمالة والخيانة والارتباطات الأجنبية؟

هل نأخذ بأقوال كثيرين من العارفين ببواطن الأمور، واستنباطات الذين يقرأون ما بين السطور؟

نستطيع أن نفعل ذلك، ولكنّا نؤثر هنا أن ندع تأويلات «الباطنية» من السياسيين، ونأخذ بالمذهب «الظاهري» الذي يقضي بما تنشره الصحف، وما تذيعه الإذاعات، وما تثبته الوقائع الملموسة.

لقد تحررنا من نفوذ غربي، لندخل في نفوذ شرقي، إن الوجود السوفياتي في المنطقة الآن غدا حقيقة لا نزاع فيها، وإنما ينازع بعضهم في تبرير أسبابها، أو تهوين نتائجها.

أجل أصبح النفوذ السوفياتي ـ بأسلحته وخبرائه الاقتصاديين والعسكريين ـ وهم يعدون بالألوف المؤلفة ـ وبما له من ديون ربوية بلغت المليارات من الدولارات، قادراً على التدخل وإملاء ما يريد ـ عند اللزوم وفرض الرجال الذين يطمئن إلى ولائهم، كما حدث مع رئيس كبرى الدول العربية يوماً ما، وأصبح السفير السوفياتي في بعض العواصم العربية كأنه «المندوب السامي» في زمنه.

ولا بأس أن نقرأ التحليل التالي للعلاقات المصرية السوفياتية.

يقول ادوار لوتواك:

«تعال ندرس جدول العلاقات المصرية ـ السوفياتية منذ **١٩٥٥** حتى **١٩٦٧**:

١٩٥٥: صفقة الأسلحة «التشيكية»[١]، كانت هذه أول اتفاقية لتصدير سلاح سوفياتي إلى أي بلد عربي. اكتسبت هذه الاتفاقية أهميتها السياسية، على الصعيد

(١) يعلق (لوتواك) على هذه الصفقة فيقول: كانت اتفاقية السلاح هذه «تشيكية» بالاسم فقط إذ كان كيرميت روزفلت (من المخابرات المركزية) هو الذي اقترح أن يذاع عن الصفقة بأنها «تشيكية» لتهدئة السفير البريطاني ترفيليان.

المصري، لكونها كسرت احتكار السلاح الغربي، وخلقت لمصر «استقلالاً» حقيقياً.

النتيجة: التبعية (مستقبلاً)، وحاجة مصر الحيوية إلى البقاء على صلاة ودية مع مصدر قطع الغيار الوحيد.

١٩٥٦: حرب سيناء ـ السويس ـ سببت هزيمة المصريين في سيناء، نقصاً هائلاً في السلاح المصري، فسارع الاتحاد السوفياتي إلى التعويض عنه.

النتيجة: ترسيخ التبعية للاتحاد السوفياتي بسبب المعونة الاقتصادية وازدياد الديون.

١٩٦٢: ثورة وحرب أهلية في اليمن: بعد وفاة الإمام أحمد بن يحيى، قامت حرب أهلية وثورة اشترك فيها الجمهوريون اليمنيون بدعم من المصريين، والملكيون اليمنيون بدعم من العربية السعودية، وقد انتقلت الجيوش المصرية إلى أرض اليمن لمساعدة الجمهوريين.

النتيجة: ازداد احتياج المصريين لمعونة السوفيات في إبقاء ٣٠ ـ ٥٠ ألف جندي مصري في اليمن، تضاعفت الديون المعنوية والمادية للسوفيات.

١٩٦٦: تدهور العلاقات المصرية والأمريكية إلى حد المقاطعة، مما أدى إلى إيقاف شحن فائض القمح الأمريكي، فسبب ذلك نقصاً في المواد الغذائية، لم يتمكن المصريون من التعويض عنه حتى بالعمل المتواصل الصعب.

النتيجة: بدأت معونات السوفيات الغذائية، مما أخضع مصر للكرملين في أمر من أهم الأمور الحياتية: التغذية.

١٩٦٧: حرب الأيام الستة، وانهزام المصريين في سيناء «قدرت المصادر الإسرائيلية في ٢٠ حزيران بأن ثمانين بالمئة من مجمل معدات القوات المصرية قد أبيد، أو استولى الإسرائيليون عليه.

النتيجة: بنتيجة ذلك، وكشرط لإعادة تسليح مصر، طلبت موسكو مراقبة حتى أدق الأمور المتعلقة بتدريب المصريين، واختيار قادة الألوية العسكرية، وتنظيم جهاز الاستخبارات.

هكذا، نلاحظ أنه بعد ١٢ سنة من بداية علاقة محدودة، فقد انطلقت من بيع شيء من السلاح السوفياتي من مصر، اتسع مدى تلك العلاقة إلى أعماق واسعة جداً، بلغت حد التبعية للاتحاد السوفياتي، فقد باتت مصر اليوم تعتمد على المشيئة السوفياتية في حقول التسلح، والقمح، والمعونة الاقتصادية، بصورة عامة، وتملك البحرية السوفياتية قواعد في الاسكندرية وبور سعيد، كما يقيم في مصر مئات من الخبراء السوفيات في مجالات عدة، بالإضافة إلى إشرافهم على القوات المصرية المسلحة»[1].

ومهما يكن من اتهامنا للكاتب بالمبالغة في بعض النواحي، فالنتائج في إجمالها صحيحة، ولا يمكن أن نسلم بالدعوى القائلة بأن الاتحاد السوفياتي يساعدنا لوجه الله ـ الذي لا يؤمن به ـ أو لسواد عيوننا، دون أن تكون له أية علاقة بالأوضاع في الداخل.

وقد أظهر موقف الاتحاد السوفياتي من الانقلاب الشيوعي في السودان في هذا الشهر ـ تموز ١٩٧١ ـ أي اهتمام يوليه لانتشار عقيدته، ولو بالانقلاب على أصدقائه أنفسهم.

إن الوطن العربي لن يتحرر سياسياً ما دام كل اعتماده على أحد المعسكرين الدوليين، وإنما ينتقل من دائرة نفوذ قديمة «كلاسيكية» إلى دائرة أخرى حديثة، ولكن النفوذ نفوذ على أية حال.

ولن يتحرر اقتصادياً ما دام جل اعتماده عل الاستيراد لا على البناء والإنشاء، الذي يقوم على «العلم» وعلى «العمل»، لا على التهريج والادعاء، وانتزاع التصفيق من الأيدي والهتاف من الحناجر.

---

(١) الانقلاب ـ تأليف ادوارد لوتواك ترجمة مأمون سعيد ص ٧٨ ـ ٨١.

هل تحرر وطننا ثقافياً؟

ولكن إذا لم يكن تم للوطن العربي التحرر العسكري والسياسي والاقتصادي، فهل تم له التحرر الثقافي؟

كلا، إن أبرز ألوان الاستعمار وأخطرها أيضاً في عالمنا العربي كله هو الاستعمار الثقافي، هو الغزو الفكري، هو الاحتلال الروحي، ذلك الاستعمار الذي يصنع أفكار الشعوب وأذواقها واتجاهاتها في الحياة على النحو الذي يبغي، ويصبها في القالب الذي يريد، حتى إذا جلا يوماً عن أرضها، ظلت تسير في دربه، وتمشي على نفس نهجه، وتنفذ ذات مخططة، بكامل اختيارها وبوحي من «وطنيتها» المستقلة ـ فيما ترى ـ وهذا هو النجاح الاستعماري الحق: أن تجعل الشخص أو الشعب يدور في فلكك كما تريد، وهو يعتقد في نفسه أنه سيد نفسه، وليس لأحد عليه سلطان!

إن الفكر الغربي بما يحمله من فلسفة للحياة والكون، ونظرة إلى الدين والدنيا وإلى الله والإنسان، لا زال هو المسيطر المؤثر في أكثر جامعاتنا ومؤسساتنا الثقافية والتوجيهية والإعلامية.

ولا زالت حضارة الغرب هي المثل الأعلى الذي تضعه الثقافة عندنا أمام أعين الجماهير والناشئين.

وكل ما حدث في بعض البلاد العربية أن انكمش الفكر الليبرالي ليحل محله الفكر الاشتراكي، ولا فرق في الجوهر بين الفكرين كما ذكرنا من قبل، ورحم الله الفيلسوف الشاعر المسلم الهندي الكبير د. محمد إقبال، الذي قال: «إن الرأسمالية والشيوعية تلتقيان على الشره والنهامة، والقلق والسآمة، والجهل بالله والخداع للانسانية، إن الشيوعية تقضي على العلم والدين والقيم، والرأسمالية تنزع الروح من أجساد الأحياء، وتسلب القوت من أيدي العاملين والفقراء، ولقد رأيت كلتيهما غارقة في المادة، جسمهما قوي ناضر، وقلبهما مظلم فاجر!...

محنة الحرية الفردية في عهد الثورية:

هذا ما يتعلق بالشق الأول من معنى الحرية: حرية الوطن.. وبقي الشق الثاني وهو: حرية المواطن، حرية الفرد، حرية الانسان.

ضرورة الحرية الانسانية للفرد والمجتمع:

إن هذه الحرية ليست شيئاً ثانوياً على هامش الحياة البشرية، بل هي شيء ضروري لروح الإنسان كالطعام والشراب لبدنه، فلا يعتبر الانسان إنساناً إذا لم يشعر بذاتيته ويحس بكرامته، وبقدرته على أن يخط مصير نفسه بيديه، لا بأيدي آخرين يحركونه كالدمية، أو يقودونه من أذنيه كبهيمة الأنعام.

إن مناخ الحرية شرط أساسي لنمو الذات الانسانية، وهو شرط كذلك لتحقيق سعادتها فالإنسان الذي يساق إلى غير ما يريد، ويكره على غير ما يحب، ويجرع من الأفكار والأنظمة ما لا يقبله ولا يستسيغه بحال، لا يمكن أن يكون سعيداً، ثم إن السعادة لا تتم إلاَّ بالأمن، ومن لا حرية له لا أمن له.

ثم إن الحرية لازمة للمجتمع لزومها للفرد، فالمجتمع لا يرقى إلاَّ بالأحرار الأعزاء من أبنائه، الذين نمّت الحرية شخصياتهم، وغرست فيهم روح الإباء والشمم، وطبعتهم على رفض الضيم والهوان، وعلمتهم أن يقولوا: لا، بملء أفواههم غير هيابين ولا وجلين. ولهذا لما كان عنترة العبسي يعمل عمل العبيد من رعاية الإبل وحلبها، وقف يتفرج على قومه والعدو يغير على أرضهم ويقتل رجالهم وهو لا يقدم شيئاً، فقال له أبوه: كر عليهم، فقال ساخراً: العبد لا يحسن الكر والفر، وإنما يحسن الحلاب والصر، فقال: كر وأنت حر.. فكّر وصنع الأعاجيب.

والحرية لازمة للمجتمع من جهة أخرى، وهي أنها أساس المسؤولية الأخلاقية، فالإنسان الحر يشعر تماماً بمسؤوليته عن عمله، فيجتهد في اتقانه، والارتقاء به، متعاوناً مع غيره في سبيل هذه الغاية، أما إذا كان هو مجرد ترس في

جهاز، أو «قطعة غيار» في «ماكينة» كبيرة، تدار فتدور، وتحرك فتتحرك، بلا إرادة منها ولا وعي، فإنه يتراخى ويكسل، ويعمل عمل الأجراء المجبورين، لا عمل الأحرار المختارين، أعني أنه يعمل بغير دافع وبغير رغبة ذاتية، ملقياً عبئه على كاهل غيره.

والحرية لازمة للمجتمع أيضاً، لأنها تتيح له تصحيح الخطأ، وتقويم العوج، وفضح الانحراف، ونقد الغلو والتقصير أو الإفراط والتفريط، في التخطيط والتنفيذ، وفي التفكير والسلوك، وبخاصة ما يتعلق بالشخصيات العامة، والمؤسسات العامة.

أما جو الضغط والإرهاب والخوف، فيعقد الألسنة والأقلام أن تقول عن شيء: غلط، أو تقول لإنسان: لم؟ أو: لا. وبذلك تتضاعف الأخطاء وتتضخم الانحرافات، ويزداد السوء سوءاً.

ورحم الله أبا بكر الذي قال في أول خطبة له بعد الخلافة: إن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فسددوني.

وعمر الذي كان يقول: رحم الله امرءاً أهدى إليّ عيوب نفسي.

معنى حرية المواطن:

والمراد بحرية المواطن هنا: رفع الأغلال عنه وخلاصه من كل سيطرة ترهبه أو تعوقه أو تتحكم في فكره أو وجدانه أو إرادته أو حركته، سواء كانت سيطرة سياسية أو دينية أو اجتماعية. بحيث يتصرف وهو يشعر بالاطمئنان والأمن والاستقلال الذاتي فيما يأخذ أو يدع.

والذي يعنينا هنا بالذات الحرية الفكرية والحرية السياسية: حرية المواطن في أن يفكر، ويعبّر عن تفكيره بالأساليب المشروعة.

وحريته في نقد الأوضاع والأنظمة والاتجاهات والتصرفات، دون أن يخشى على نفسه وأهله من مخالب الإرهاب والتعذيب والاضطهاد...

وحريته في إلقاء خطاب عام، أو عقد ندوة مفتوحة، أو تأليف كتاب يحمل رأيه ونقده، أو إصدار صحيفة لا تسيطر عليها الحكومة، بنفسها أو بواسطة حزبها السياسي، أو تكوين جماعة فكرية أو سياسية، تعارض خط الحكومة «الايديولوجي أو السياسي أو الاقتصادي»...

هذه هي الحرية التي تهمنا في هذا المقام، فهل حقق الاشتراكيون الثوريون هذه الحرية؟

سنأخذ الجواب من أقوال الثوريين بعضهم في بعض أيضاً، كما صنعنا في شأن «الوحدة»، فشهادات الثوريين هنا لها قيمتها، وبخاصة أنها تذكر وقائع وأحداثاً، ولا تكتفي بمجرد التشهير.

شهادات الثوريين على وأد الحرية

من بيان للقوى الوحدوية في دمشق ـ ٢٥/٥/١٩٦٣ قالت فيه:

«تابع حزب البعث الحاكم وسلطاته سلسلة من الانزلاقات، فلم يقف عند تجميد النشاط الشعبي ولا عند مواجهة التظاهرات بالرصاص أو السجن، إنما خطا خطوة أخرى في حقل الإرهاب فاستلب الصحافة والفكر حريتهما المقدسة... وهكذا لم يبق في سوريا لخمسة ملايين عربي أن يقرأوا إلاَّ جريدة البعث، ولم يبق لتعليقات الإذاعة وغذاء الجمهور إلاَّ مقالات جريدة البعث.

ومن بيان آخر في دمشق ـ ١٩/٦/١٩٦٣:

«مع أن حزب البعث كان يأخذ على خصومه في الماضي أنهم يستخدمون ضده الإرهاب، فإن فكرة التسلط الحزبي حملت البعثيين على نسيان مواقفهم وتجاربهم، ليسلطوا الإرهاب ألواناً على القوى الوحدوية.

وبعد اقتحام الجيش العقائدي الجامع الأموي، والاستهانة بحرمات الله والناس، وقتل الآمنين، كتب الوزير البعثي السابق سامي الجندي في دمشق ـ ٢٤/٧/٦٣ يقول:

(أيه دمشق، أي يد مجرمة روعت قلبك الطهور؟

دمشق يا نبع الحنان وملهمة الإبداع والفن عبر التاريخ، أي يد كافرة قاتلة ألقت الفزع في قلوب أطفالك الصغار؟

إن الذين اغتالوا النساء والأطفال والمواطنين البسطاء ليسوا أهلاً يا دمشق لأن يدوسوا ترابك الرحب.

نعم دمشق حزينة من أعماقها. رصاص مجرم وأيد سفاحة قاتلة جللت وجهها السمح بالسواد ولطخت أرضها بالدم البريء. ولقد شاء المنحرفون وطلاب السلطة والتسلط تغيير عقيدة يريدونها رغم إرادة الشعب، ويفرضونها بالنار والحديد والاغتيال والسحل بغير حق وبغير ضمير وبغير شرف».

ومن بيان للقوميين العرب في بيروت ٢٤/ ١١/ ١٩٦٣:

«إن حكم البعث الفاشي الذي يتحكم بالعراق قد تخطى كل العهود البوليسية التي شهدها العراق في تاريخه الحديث. فحملة التصفيات المستمرة قد فاقت في شمولها وأساليبها كل ما عرفه شعب العراق طيلة الحكم القاسمي... وإن موجة التعذيب الوحشية لا زالت تفتك بالآلاف من أبناء العراق، وعمليات القتل في سجون البعث جارية بدون توقف».

أعمالهم يندى لها الجبين:

وفي بغداد ـ ١٨/ ١١/ ١٩٦٣ أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانه الأول فكان منه:

إن ما قام به البعثيون العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومي من اعتداء على الحريات وانتهاك للحرمات ومخالفة للقانون وإضرار عام للدولة والشعب والأمة أصبح أمراً لا يطاق ويندى له الجبين... لذلك نادى الشعب جيشه لإنقاذه من عبث العابثين وخيانة الخائنين.

ومن خطاب لعبد الناصر في الاسكندرية ـ ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٣ :

حزب البعث لم يكن بأي حال من الأحوال يستطيع أن يتمكن من الحكم إلاَّ إذا فرض الإرهاب بالحديد والنار. . . فقد فرض الإرهاب بالحديد والنار. . . فرض الإرهاب بالدم. . . إنه حكم فاشستي لا يمثل الشعب بأي حال من الأحوال، إنه حكم بنى وجوده على الدماء وعلى الإرهاب وعلى السجون.

حينما يكون حزب البعث خارج الحكم فالحرية هي الحرية البرلمانية الغربية، أما إذا كان حزب البعث في الحكم فإن الحرية هي حرية الحزب الواحد.

إن حزب البعث كان يهدف أول ما يهدف إلى إقامة حكم فاشستي متسلط ينفرد فيه بالحكم ولم يكن حزب البعث يفكر في الحرية.

لقد نادى حزب البعث دائماً بحرية الصحافة. وكان أول ما عمله هو إلغاء الصحف كلها عدا صحف الحزب المنحرف الفاشستي.

وكم نادى حزب البعث بالحرية، كان أول ما عمله أن حرم الشعب كله من الحرية، وأصبحت الحرية وقفاً على أعضاء الحزب والحرس البعثي فقط.

ما هو شعار الحرية بالنسبة للبعثيين؟

شعار الحرية بالنسبة للبعثيين هو السجون والقتل والمحاكمة بدون دفاع والإعدام (!!)، شعار الحرية بالنسبة للبعثيين هو أن يحرم حزبهم الشعب كله الحرية، لتترك الحرية لحزب الأقلية فقط.

شعار الحرية لحزب البعثيين هو أن تكون المغانم للبعثيين، وتكون الفرص للبعثيين وتكون المساواة للبعثيين، أما باقي الشعب فيحرم من المساواة ويحرم من حقه في الحياة، ويحرم من حقه في العيش، ويحرم من حقه في العمل.

هذا هو شعار الحرية بالنسبة لهؤلاء الساسة الذين احترفوا سرقة الشعارات، واحترفوا سرقة المبادىء، والذي آمنه إبان تحقيق أهدافهم وتسلطهم هو السبيل اللاأخلاقي. . .».

ومن خارج سوريا نشر علماء الدين الإسلامي في بغداد هذا الاستنكار في ٢٨/ ٤/ ١٩٦٤:

«تذيع الإذاعات، وتتناقل وكالات الأنباء أخبار المجازر الرهيبة التي قام بها الحكام البعثيون، فالطائرات تقصف بيوت الله، والدبابات تهدم المساكن على أصحابها الآمنين والعزل من السلاح، من النساء والأطفال والشيوخ، الذين لم يرتكبوا إثماً ولا ذنباً يستوجب مثل هذا التنكيل أو الاضطهاد.

ولما كانت الرابطة الأخوية التي تجمع بيننا وبين المسلمين في سوريا تحتم علينا أن نرفع صوتنا في التألّم لهم، ومواساتهم في مصيبتهم، فإننا نصدر هذا البيان إلى الرأي العالم الإسلامي في كل مكان...

المطلوب إطلاق الحريات العامة:

ونعود إلى داخل سوريا لنقرأ في دمشق ـ ١/ ٥/ ١٩٦٤.

نص العريضة التي تقدم بها المحامون في سوريا إلى وزير العدل السوري:

«إن المحامين في هذا البلد، الذين حملوا في مختلف العهود عبء الدفاع عن حقوق الشعب وحرياته الأساسية، يرون لزاماً عليهم، في هذا الظرف العصيب الذي تمر به البلاد، أن يعلنوا إلى أن هذا الشعب بمختلف العهود أثبت أنه لا يمكن أن يحكم إلاّ بالأسلوب الديمقراطي الصحيح الذي ينبثق الحكم فيه فعلاً من الشعب.

«وإن المجلس الوطني لقيادة الثورة كان أعلن في ٨ آذار سنة ١٩٦٣ ذلك، حين أكد في سلسلة من بياناته أنه إنما جاء ليعيد حكم الشعب للشعب وبالشعب، إيماناً منه ومن كل مواطن في هذا البلد بأن كل حكم خارج عن هذا المبدأ مصيره إلى الزوال.

«ولقد مرت البلاد منذ ذلك الحين بمآس كثيرة، ودخلت في تجارب عديدة لا نريد أن نسهب في تعدادها، ولكن الأحداث الأخيرة التي وقعت في بعض المدن

السورية كحماة، وما أعقبها من إعلان للاضراب الشامل، تعبيراً عن استياء الشعب، لدليل واضح على الأزمة التي قامت بين الحكم والشعب، وخصوصاً أن المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان كما أقرتها الشرعة الدولية، سبق أن امتهنت وهدرت باعتقال عدد من المحامين ورجال القانون إلى جانب العديد من المواطنين، وما تعرضوا إليه من إهانات هدرت فيها كرامة الإنسان، مما يباعد بين الشعب والمسؤولين، ويعرض أمن البلاد الداخلي والخارجي للأخطار، لذلك، فإن المحامين يطالبون:

١ ـ بإطلاق الحريات العامة.

٢ ـ إلغاء حالة الطوارىء.

٣ ـ إعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد فوراً دون إبطاء وعن طريق انتخابات عامة حرة نزيهة.

وبانتظار تحقيق هذه المطالب نعلن تضامننا عن طريق الإضراب مع سائر فئات الشعب».

وننتقل مما يجري في سورية إلى ما يجري في العراق لنرى هذه الصور، ونقرأ هذه الأقوال الصادرة من المصادر الثورية.. تقول القيادة القومية لحزب البعث في ٣/ ١٠/ ١٩٦٤:

«لقد أصيب الضمير العربي بهزة مؤلمة للأنباء الواردة من العراق عن الحملة الإرهابية الشرسة التي يشنها حكام ردة تشرين ضد جميع المواطنين المتمسكين بالعروبة والديمقراطية وحقوق الشعب. هذه الحملة التي أعادت العراق إلى أوضاع كالأوضاع الخانقة التي كان قد عاشها في ظل نوري السعيد وعبد الكريم قاسم... بل أسوأ.

لقد استخدمت سلطات عارف في حملتها الإرهابية هذه مختلف الأساليب التعسفية المنافية لمبادىء الأخلاق والعدالة وحقوق الإنسان، حيث هوجمت المنازل والمكاتب والمعامل.. في كافة أنحاء العراق، وأطلقت عصابات الشقاة

من عقالها تعتدي على النساء والأطفال والعوائل الآمنة بحثاً عن المناضلين الذين دافعوا ببسالة وإيمان عن استقلال العراق وعروبته، وعن تطلعات شعبه الطيب إلى حياة أفضل. . .

إن أساليب التعذيب الوحشية والمعاملة المهينة للكرامة الانسانية، تمارس اليوم في سجون العراق ومعتقلاته بصورة أبشع مما كانت تمارس به أيام نوري السعيد وعبد الكريم قاسم، وإن حياة المئات من المعتقلين مهددة اليوم بالخطر».

ويقول د. نور الدين الأتاسي رئيس الدولة السورية لحكم البعث القطري في حمص ـ ٣١/ ١٠/ ١٩٦٤ :

«إننا مع العمال في العراق في سجونهم، وإننا هنا تأبى آذاننا علينا إلاَّ أن تسمعنا صوت رفاقنا هناك في سجون الإرهاب سجون الديكتاتورية في العراق، ونحن واثقون أن الصوت الذي نسمعه من العراق هو صوت السلاسل التي تتكسر. وستتكسر غداً، سيجتمع الشمل، سيكون الزحف، سيكون المؤتمر الشامل، مؤتمر التسيير الذاتي، ليس في هذا القطر فحسب، وإنما سيكون في الوطن العربي بكامله».

ومن بيان لاتحاد نقابات العمال في سورية ٦٤/ ١١/ ١٩٦٤ :

«ماذا في سجون العراق الرهيبة؟ ماذا في ساحات الإعدام السرية الرهيبة؟ أين اتحاد نقابات العمال وأين قادته النقابيون المناضلون الشرفاء؟ أين اتحاد الفلاحين. . . وأين قادته الشرفاء الذين فجروا ثورة رمضان، وحرروا العراق من عهد نوري السعيد العميل وعهد قاسم الأرعن؟. . . أين اتحاد الطلبة؟ أين التنظيمات الشعبية المؤمنة بالديمقراطية الشعبية، بالإشتراكية، مطلب شعبنا الأول والأساسي؟.

إنهم أيها الرفاق جميعهم مكبلون بالسلاسل، في غياهب سجون عارف الرهيبة. . . إنهم يحلمون بالنصر. . . وينتظرون انبلاج فجر الصبح. . . فجر الثورة التي ستمحق الخونة والمتآمرين من رجعيين ورأسماليين وديكتاتوريين عملاء، إن

بداية النهاية لحكم عارف في العراق قد حانت، وإن الذي فجر ثورة رمضان.. سيقضي على البقية الباقية، من الخونة، عملاء الاستعمار.

إننا نتساءل بمرارة وألم: أين وحدة التراب الوطني في القطر العراقي، بعد أن سمح عارف بقيام إسرائيل ثانية، وقاعدة للاستعمار لحماية استثماراته البترولية، في شمال العراق؟»..

وننتقل من سورية والعراق إلى مصر، التي يلتزم الثوريون جميعاً الصمت إزاء ما يحدث فيها من إرهاب دموي من سنة ١٩٥٤، إلى سنة ١٩٦٧، وسنشهد هنا شهوداً من أهلها، أرغمتهم «النكسة» على أن يتكلموا، ويقولوا شيئاً ما عن الأوضاع الداخلية.

يقول محامي الثورة محمد حسنين هيكل في الأهرام ٢٨/٧/١٩٦٧.

«في المجتمع المتحضر تكون المشيئة منظمة: دعوى ـ محكمة ـ محاكمة ـ دفاع ـ حكم ـ تنفيذ.

«أقول ذلك وفي ذهني عمليات الفصل والقبض والحراسة، وفي ظني أنه حان الوقت لوضع نهاية لها واستبدالها بقواعد مقررة وإجراءات مرسومة لكل حساب.

«وذلك يقودنا إلى تأكيد مجموعة من الضمانات:

١ ـ أن كل عقوبة ينبغي أن تكون على أساس قانون. ولا يمكن أن تظل هناك عقوبات شخصية تصيب أحداً بالذات مقصوداً ومخصصاً مهما كانت الظروف.

٢ ـ أن كل مواطن ينبغي له أن يجد له غطاء يحميه.

٣ ـ أن المؤسسات ذات الاستقلال الذاتي، كالجامعات والصحافة، ينبغي أن ينمو دورها.

٤ ـ أن هناك مؤسسات أخرى كمجلس الدولة مثلاً يجب أن تؤدي دوراً أكثر فعالية في تدعيم موقف مفرد إزاء السلطة إذا أحسّ أنها تتجاوز بغير سند مقنع من نص القانون.

«وفي مجتمعات أخرى تقوم الأحزاب بهذا الدعم. ولكن مجتمع التنظيم السياسي الواحد تختلف ظروفه، وبالتالي فإن الفرد فيه أكثر حاجة إلى السند.

«وإذا كان من واجب السلطة أن تفرض عليه القانون فإن من حقه هو الآخر أن يفرض نفس القانون على السلطة إذا أحسّ بالتجاوز. . . ولو مجرد إحساس».

الديمقراطية بالموافقة:

وفي ١٩٦٧/٨/١١ عاد يقول:

«هناك أنواع من الديمقراطية، لقد تحقق الكثير من إنجازاتنا الثورية بما يمكن أن نسميه «الديمقراطية بالموافقة»: أي أن تتخذ القيادة إجراءات تدرك بحسها وفكرها المتصل بضمير الجماهير ومطالبها أنها تحظى بالموافقة الكاملة، لكننا الآن، والقرار قرار الحياة أو الموت، النصر أو الهزيمة، نحتاج إلى ما يمكن أن نسميه «الديمقراطية بالمشاركة»، أي أن تكون الجماهير شريكة في بلورة الإجراء قبل صدور القرار به.

«وذلك يتطلب أن تكون المناقشة واسعة، وإن لم تكن بالضرورة علنية إذا اقتضت الظروف مثل ذلك.

«ولكي يتحقق ذلك فإنه يصبح من الحتمي إنهاء كل موجات الخوف.

«ولقد أشرت في هذا الصدد من قبل إلى ضمانات مطلوبة في مواجهة عمليات القبض والحراسة والفصل، ثم لمست أهمية تدعيم مؤسسات التفكير المستقل والملتزم بأهداف النضال السياسي والاجتماعي في نفس الوقت (!!) كالجامعات والصحافة، وأكدت ضرورة تحكيم القانون.

«وليس معنى تحكيم القانون أن حق التشريع يتوقف اليوم، وإنما معناه أن في استطاعتنا اليوم وغداً أن نصدر ما نشاء من القوانين وفق ما تتطلبه الظروف ثم نلتزم به لا نتجاوزه إلاَّ إذا أردنا تعديل القانون.

«ثم هناك مسألة الإرهاب الفكري: ما إن يرتفع صوت برأي حتى ينطلق البعض يدعون عليه بما لم يقله، ثم ينصبون أنفسهم وكلاء للاتهام والحكم والتنفيذ أيضاً. . . مع أن الذين يمارسون الإرهاب ليسوا أصحاب عقائد مهما ادعوا».

ولا أدري كيف استجاز «هيكل» أن يسمي مجرد الموافقة وقول: «آمين» والتصديق على كل رأي وكل قرار «ديمقراطية» من أي نوع كان؟!

وأعجب من ذلك تبرير ذلك بأن القيادة كان لديها من «الكشف» و «الالهام» و «العلم اللدني» «المتصل بضمير الجماهير» ما يجعلها تعلم مقدماً أن هذه الاجراءات تحظى بالموافقة الكاملة!!

ومع هذا، فكل ما يطلبه هيكل أن تشارك الجماهير في «بلورة» الإجراء قبل صدور القرار به، لا أن تكون هي صاحبة الكلمة العليا في اتخاذ الإجراءات!

ثم إذا كان هيكل المتحدث شبه الرسمي يشكو من الإرهاب الفكري فليت شعري ماذا يقول غيره؟؟

الحرية شعار غامض:

ومما قدمناه هنا من أقوال الثوريين بعضهم في بعض، واتهاماتهم المتبادلة بوأد الحريات والتنكيل بكل معارض، وإقامة الحكم على الدماء والسجون وآلات التعذيب، إلى غير ذلك من التهم الخطيرة ـ نستفيد عدة فوائد، أو عدة ملاحظات أهمها:

١ ـ أن الحرية التي ينادون بها هدفاً، ويرفعونها شعاراً، هي ـ عندهم ـ مجرد مفهوم مائع، مطاط، غامض، هم الذين قصدوا أن يميّعوه ويمططوه ويغمّضوه. ليفسروه على هواهم، ويطبقوه حسب مزاجهم ومصلحتهم الشخصية أو الحزبية أو الطائفية.

لهذا يمكن أن تكون الحرية قبل الحكم بمفهوم، وبعد الحكم بمفهوم آخر. وأن تكون الحرية في بلد ما، لها مدلول معين، وفي بلد آخر يتغير هذا المدلول،

وأن تنادي فئة من الثوريين بالسماح للكتل والتجمعات السياسية بالعمل بحرية في أحد الأقطار، وتصم أذنها، وتخرس لسانها، عن هذا الطلب في قطر آخر. فالحرية عندهم شعار يستخدم للدعاية، وليس هدفاً يُتبنَّى للتحقيق والتنفيذ.

الحرية الفذة التي حققها الثوريون الاشتراكيون:

٢ ـ والملاحظة الثانية: أن كل الفئات الثورية التي تتشدق بالحرية وتتغنى بها.. قد اغتالت الحرية وقتلتها، يستوي في ذلك الناصريون والقوميون، والبعثيون، سوريين كانوا أم عراقيين، قطريين أو قوميين.

الحرية الفذة التي حققها الاشتراكيون الثوريون هي: حرية السلطات الحاكمة، وحرية أجهزتها المتسلطة، وحرية أتباعها وأنصارها من المحترفين الحزبيين والمنتفعين، في اتخاذ ما يرون من أساليب، وإصدار ما يشاؤون من قرارات، بيدهم البسط والقبض، والرفع والخفض، لما في أيديهم من سلطة «كهنوتية» مطلقة، تملك العقوبة بقرارات الحرمان، والمثوبة بمنح صكوك الغفران!

لقد رأينا ما صنعه الحرس «القومي» البعثي في العراق بالمواطنين من مذابح وأهوال تقشعر منها الأبدان، كما سجل ذلك كتاب «المنحرفون» الذي صدر في بغداد بعد ضربة الجيش في شهر ١١/ ١٩٦٣.

ورأينا كذلك ما صنعه الجيش العقائدي والحرس البعثي في سورية من ضرب المعارضين بالمدافع، واقتحام المساجد بالمدرعات وقتل المواطنين الأبرياء بغير حساب.

ورأينا في الجنوب اليمني ما يمارسه القوميون الماركسيون الحمر من أساليب وحشية في التنكيل بالخصوم.

ورأينا في مصر أجهزة الأمن القومي، من المخابرات العامة، والمباحث العامة، والمباحث العسكرية وغيرها من أجهزة السلطة، كيف اتخذت أبشع

الوسائل، وأفظع الأساليب في سنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ وفي سنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ .

ولقد اعترف الرئيس المصري الراحل بانحراف جهاز «المخابرات» في عهده بأنه كان دولة داخل الدولة، وقدم زعماؤه للمحاكمة.

يتباكون على الحرية وهم يخنقونها!

والملاحظة الثالثة: أن الذين يتباكون على الحرية، وعلى ضحايا العنف والإرهاب والتعذيب، لا يفعلون ذلك لوجه الله والحرية. إنما يصنعونه لأمرين: التشنيع على خصومهم... والدفاع عن أنصارهم.

ولو كانوا يحبون الحرية حقاً لأقاموها في بلادهم التي يحكمون، وردوا الأمر إلى الشعب يختار من يريد، وأطلقوا سراح السجناء والمعتقلين، وسمحوا بحرية الكلمة والتجمع والمعارضة.

ولو كانوا يحبون الحرية حقاً، ويعادون الإرهاب والطغيان صدقاً، لرأيناهم يدينون كل طاغية، وينتصرون لكل مظلوم ومضطهد. ولكنا نراهم جميعاً إذا كانت الضحية للطغيان والإرهاب هي الحركة الإسلامية ورجالها، قابلوها بالصمت المريب، والسكوت المطبق، فكم من ألوف ـ بل عشرات الألوف ـ سيقوا إلى السجون والمعتقلات بلا محاكمة ولا سؤال، وكم من أجساد عذبت حتى الموت، وكم من أعناق علقت على أعواد المشانق، دون أن يسمح لمحامين من الخارج بالدفاع عن أصحابها، كل ذلك والمتباكون على الحرية والديمقراطية صم لا يسمعون، بكم لا يتكلمون، عمي لا يبصرون!!

لو كانوا يحبون الحرية وينتصرون للمظلومين حقاً لانتصروا لخمسة وعشرين سجيناً سياسياً في ليمان طره ـ بالقرب من القاهرة ـ صوبت إليهم الرشاشات، فحصدتهم في دقائق معدودات، دون جرم اقترفوه، إلاَّ احتجاجاً على سوء المعاملة، هذا وهم وديعة لدى الحكومة، وهي مؤتمنة عليهم، وواجبه أن ترعاهم لا أن تقتلهم.

ولو كان هؤلاء أسرى حرب بينهم وبين إسرائيل ما استحلوا أن يعاملوهم هذه المعاملة النكراء في كل شرع وقانون، ولو استحلوها ما اجترؤوا عليها.

ولولا سجين لبناني مسيحي حكم عليه في مصر، وقدر له أن يشهد تلك المجزرة الرهيبة، التي سماها «مجزرة القرن العشرين» ما عرف الناس عنها شيئاً، وطويت كما طويت مئات وآلاف المآسي من قصص التعذيب والوحشين، خلف جدران السجون، وقضبان المنافي والمعتقلات.

ذلكم هو «روكس معكرون» الذي حلف أن يكتب قصة المذبحة التي شهدها إذا أفرج عنه، وبر بقسمه، وأخرج كتيباً جعل عنوانه: «أقسمت أن أروي»!

الحرية بعد هزيمة ٩٧:

وكان المظنون أن تنبه هزيمة ٦٧، الأنظمة الثورية إلى ضرورة إعادة الحرية إلى أبناء شعوبها، والتخلي عن فكرة فرض الوصاية على الأمة من قبل حزب أو تنظيم أو فئة تدعي لنفسها «الإمامة المعصومة»، وتعزل سائر الشعب عن المشاركة في سياسة بلده وقضاياه المصيرية.

وقد كتب في ذلك الكثيرون، وصدرت بذلك بيانات وقرارات، ولكن الواقع بقي ـ في أساسه وجملته ـ كما هو، لم يتغير.

كتبت مجلة «الحوادث» اللبنانية في ٢٥/٨/١٩٦٧ تقول:

«قد يقبل الناس أن تسكت الألسن ليتكلم المدفع. ولكنها لا تقبل أن يسكت الاثنان معاً.

وإذا كان آخر الدواء الكي، فجراح الهزيمة لا يمكن أن تكوى إلاَّ بنار الحقيقة، مرة كانت أم حلوة.

وإذا كان هناك عذر في الماضي للتخوف من نتائج المناقشات، فالمناقشة اليوم تتخذ معنى عملية الإنقاذ.

وقد دل الاختيار على أن أكثر «الديماغوجيات» إيذاء، تلك التي تحاول أن تجعل من الاشتراكية بديلاً عن الديمقراطية.

إن الديمقراطية مطلب أساسي ولا مفر من تطبيقه، سواء كان الحكم ثورياً أو اشتراكياً أو رأسمالياً، فلا يجوز في أي نظام أن يبقى المواطن مجرد متفرج أو شاهد زور!!».

وقد رأينا عبد الناصر يعلن في خطاباته بعد نكبة ١٩٦٧: إننا في حاجة إلى مجتمع مفتوح، كما يعلن سقوط دولة المخابرات.

ورأينا «النواب» في «مجلس الأمة» المصري يقدمون الاقتراحات بإلغاء معسكرات الاعتقال، ووضع المعتقلين في سجون عادية، يحصلون فيها على ذات حقوق السجناء الآخرين!! كما دعت المقترحات إلى إصدار بيان يعلن عن أسباب اعتقال أي مواطن وتأكيد حقه في الاستئناف بعد الاعتقال»[1].

وقد رأينا كيف طلب هيكل ـ فيما نقلناه من قبل ـ التحول مما أسماه «ديمقراطية الموافقة» إلى «ديمقراطية المشاركة».

ومن مقال له في ١٩٦٧/١١/١٧: وإذا سألنا: ما الذي تحتاجه جبهتنا الداخلية الآن؟ فإن الرد في تقديري: تحتاج الظروف الداخلية ـ أكثر ما تحتاج ـ إلى عمل ديمقراطي شعبي».

وقال عبد الحميد حسن زعيم الطلبة المصريين في خطاب له بعد النكبة:

هذا بعض ما كتب بعد «النكسة».

أستطيع أن أقول، رغم إيماني بأن هذه إرادة الله: أنه لو أتيح لنا ـ بدون تردد أو رهبة أو خوف ـ أن نتكلم ونفصح عما تجيش به صدورنا، لما كانت النكسة، أو لكانت وطأتها أقل حدة وضراوة عما حدث.

ولكن هل تحققت الحرية الفكرية والسياسية؟

---

(١) وكالة رويتر: القاهرة ـ ١٠/٤/١٩٦٨.

تيار فكري واحد لا شريك له:

أين الحرية الفكرية؟

لقد كان في مصر والبلاد العربية ـ قبل عهد الاشتراكية الثورية ـ تيار يدعو إلى «التغريب» والعلمانية. كان من ثمرات غرس الاستعمار الأجنبي في أفكارنا.

ولكن هذا التيار ـ مع وجود قوى كثيرة تسنده في الداخل والخارج ـ لم يستطع أن ينفرد وحده بالتوجيه والتأثير، بل كان هناك إلى جواره تيار آخر قوي، يغالبه ويصارعه، بل يغلبه ويصرعه في كثير من المجالات، ولو تركت له الفرصة مدة أطول، لاستطاع أن يقضي على ذلك التيار ويدسه في التراب.

كان التيار الإسلامي الأصيل المعبر عن ضمير الأمة وعقيدتها يثبت وجوده في كل مكان، مضيقاً الخناق على تيار «التغريب» الدخيل، وصاحب البيت دائماً أقوى من اللص المتهجم.

أما في عهد الثورية الاشتراكية، فالكارثة أن تياراً فكرياً واحداً، هو الذي يتاح له أن يسود ويحكم ويوجه الحياة ـ وهو التيار الاشتراكي العلماني ـ دون أن يواجهه تيار آخر يقاومه ويقارعه، إذ لا يسمح بحال لأي فرد أو جماعة بالعمل والحركة، لإيجاد تيار منافس غير التيار الذي تتبناه الثورة!

فساد الأحزاب ولا حزب واحد:

ثم أين الحرية السياسية؟

لقد كنا في مصر نشكو من فساد الأحزاب، ومضار الحزبية، وما جرته على البلاد من صراع وانقسام وتناحر لا ينتهي، ولكننا الآن ـ والحق يقال ـ بتنا نترحّم على عهد الأحزاب، على الرغم من سوءاتها ومفاسدها.

فإن عدة أحزاب فاسدة ينقد بعضها بعضاً، ويعارض بعضها بعضاً، خير من حزب ـ أو تنظيم! ـ سياسي واحد، تشكله الحكومة، ليتبنى اتجاهها السياسي

الخاص ـ كالاشتراكية ـ ويؤيد سياسة معينة ـ سياسة مركز القوة الغالب ـ ولا يُسمح لأي فئة من الناس أن تعارض هذا التنظيم أو تكوِّن تنظيماً آخر.

بل إن هذا الحزب أو التنظيم ليس مفتوحاً لمن شاء من أبناء الوطن أن يشارك فيه. بل هو مغلق على المؤيدين لاتجاه الدولة، ولا عجب أن نجد الرئيس السادات ـ مع دعوته إلى المحبة والتسامح والوحدة الوطنية! ـ يعلن في خطابه المذاع في ١٠/٦/١٩٧١ أي قبيل انتخابات الاتحاد الاشتراكي من القاعدة إلى القمة ـ مذكراً المواطنين: أنه لا مكان في تنظيمنا السياسي للرجعية... ولا مكان في تنظيمنا السياسي لأعداء الاشتراكية وأعداء التحول الاشتراكي، ولا مكان في تنظيمنا السياسي لأعداء الناصرية.. ولا مكان في تنظيمنا السياسي للقوى التي نبذتها الثورة خلال مراحلها الطويلة[1]!!

فكيف تتحقق الحرية في وطن حكم على جم غفير من أبنائه بالإعدام السياسي، لأنهم ليسوا اشتراكيين ثوريين أو ناصريين، أو لأنهم عارضوا الثورة في بعض قراراتها أو مواقفها؟!

يجب أن يوصم بالرجعية، ويمحى من الوجود السياسي كل فرد أو فئة تعارض أو تشك في صلاحية الناصرية أو الاشتراكية الثورية، فلا يسمح له بدخول التنظيم السياسي الوحيد، ولا بتكوين تنظيم آخر؟

الثورة إذن معصومة، وهي دائماً على حق، ومعارضوها إما عملاء أو رجعيون!

لا حرية ولا أمن:

وهناك شيء دون الحرية، ولكنه في الواقع أعم وأهم، ذلك هو الأمن، أن يعيش الانسان شاعراً بالطمأنينة على نفسه وماله وعرضه وأهله، فلا يعتدي عليه

---

(١) يعتذر بعض الناس للرئيس السادات، بأنه قال ذلك تكتيكاً، رعاية لبعض الظروف والضغوط الداخلية والخارجية، وأن الرجل مصمم على العودة بالبلاد إلى «الشرعية» المطلقة بهدوء، وربما نتمنى من كل قلوبنا أن يكون ذلك صحيحاً، وإنا لمنتظرون.

أحد في ذلك إلاَّ في حدود القانون، أي إذا اعتدى هو على حق غيره، أو ارتكب جريمة فيستحق العقاب بحكم القضاء.

هذا الأمن من ألزم ضرورات الحياة، وما أعظم نعم الله على الناس، حتى إن القرآن الكريم جعله مع «الغذاء» أو الطعام في مرتبة واحدة، فالطعام حاجة الجسم، والأمن حاجة النفس، قال تعالى ممتناً على قريش: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ۝٤﴾[1].

وجعل القرآن الخوف كالجوع من أشد العقوبات القدرية التي ينزه الله بالجماعات الآمنة المطمئنة، الرضية العيش، إذا انحرفت عن هدى الله وكفرت بأنعم الله، فيصيبها القدر العادل في رزقها وفي أمنها معاً. قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ۝١١٢﴾[2].

فالخوف عقوبة بليغة، لا تكاد تعدلها عقوبة، والأمن نعمة عظيمة لا تكاد تعدلها نعمة. وقد سئل حكيم: ما السعادة؟ قال: الأمن، فإني رأيت الخائف لا عيش له!

ولا عجب أن كانت «الجنة» ـ وهي دار الثواب الإلـهي للمؤمنين الصالحين ـ دار أمن كامل، ليس فيه شائبة فزع أو خوف: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ۝٤٦﴾[3].

ولهذا يكون شر الأنظمة هو الذي يسلب الناس نعمة الأمن، وسعادة الطمأنينة، فيصبح فيه الإنسان وهو لا يدري أين يمسي... ويمسي ولا يدري أين يصبح، ففي أية لحظة من ليل أو نهار، تستطيع كلاب الصيد أن تتخطفه من بين أهله وأولاده، ويلقى به في مكان غير معلوم، وإلى أمد غير محدود، وبسبب غير معروف. وقد يمكث السنين في مكان لا يعرفه هو. وقد لا يسأله أحد مجرد سؤال يعرف به ماهية الجريمة التي ارتكبها، ومقدار العقوبة التي يستحقها!!

---

(١) قريش، آية ٣، ٤.

(٢) النحل، آية ١١٢.

(٣) الحجر، آية ٤٦.